

Distr.: General
12 December 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ٥٦ (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإغاثية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة فانيسا غوميش (البرتغال)

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية حول البند ٥٦ من جدول الأعمال (انظر A/60/425، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين ٢٩ و ٣٤، المعقودتين في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة بالموضوع (A/C.2/61/SR.29 و 34).

* سيصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في ثلاثة أجزاء، تحت الرمز A/60/425، و Add.1 و 2.



ثانيا - النظر في مشروع القرارين (A/C.2/61/L.35 و A/C.2/61/L.62)

٢ - في الجلسة ٢٩، المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل جنوب أفريقيا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنونا "بمجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر" (A/C.2/61/L.35)، وهذا نصه:

"إن الجمعية العامة،

"وإذ تشير إلى قراراتها ٢٠١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٠٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

"وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والبيان الختامي للقمّة العالمية ٢٠٠٥،

"وإذ تحيط علما بإعلان رؤساء دول أو حكومات البلدان النامية غير الساحلية،

"وإذ تشير إلى منهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الإنمائية،

"وإذ تسلّم بأن عدم وجود طرق للوصول إلى البحر، والبعد عن الأسواق العالمية، وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره مما أدى إلى تفاقم هذا الوضع، تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير ومن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وتعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر سلبا في النمو العام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها،

"وإذ تعرب عن دعمها للبلدان النامية الخارجة من الصراعات، لا سيما البلدان النامية غير الساحلية، بغية تمكينها من القيام، حسب الاقتضاء، بتأهيل وإعمار الهياكل الأساسية، ومساعدتها على تحقيق أولوياتها الإنمائية وفقا لغايات وأهداف برنامج عمل ألماتي،

"١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام؛

٢٠ - تؤكد من جديد حق البلدان غير الساحلية في أن تكون لها طرق وصول إلى البحر ومنه، وحرية النقل العابر عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا لقواعد القانون الدولي السارية؛

٢١ - تؤكد من جديد أيضا أن لبلدان المرور العابر، لدى ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا يكون من شأن الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية التعدي بأي حال من الأحوال على مصالحها المشروعة؛

٢٢ - تحت البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية، ولا سيما البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف تنمية البلدان الأمريكية، على تقديم مساعدة مالية وتقنية ملائمة إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وذلك في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة لتنفيذ الأولويات الخمس المحددة في برنامج عمل ألماتي، ولا سيما لأغراض تشييد مرافقها للنقل والتخزين وغيرها من أغراض العبور، وصيانة تلك المرافق وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وتحسين سبل الاتصال، لتعزيز المشاريع والبرامج دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية؛

٢٣ - تؤكد من جديد أهمية التجارة والتيسيرات التجارية بوصفهما من أولويات برنامج عمل ألماتي وتشدد على الحاجة إلى أن تستأنف في وقت مبكر جولة الدوحة من المفاوضات التجارية التي تعقدها منظمة التجارة العالمية، مع الالتزام التام بالولايات المتفق عليها في إعلان الدوحة الوزاري، والاتفاق الإطاري المبرم في تموز/يوليه، وإعلان هونغ كونغ الوزاري؛

٢٤ - تشدد على أنه ينبغي إدماج المساعدة الهادفة إلى تحسين مرافق وخدمات النقل العابر في الاستراتيجيات العامة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وأنه ينبغي بالتالي للبلدان المانحة أن تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات اللازمة لإعادة هيكلة اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية على المدى الطويل؛

٢٥ - تهيب بالمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، بما فيها اللجان الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة البحرية الدولية إدماج برنامج عمل ألماتي في برامج

عملها ذات الصلة، وتشجعها على مواصلة دعمها للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بعدة سبل، منها برامج جيدة التنسيق ومتناسكة للمساعدة التقنية في مجال النقل العابر؛

٨ - **تطلب** إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يواصل، وفقا للولاية الممنوحة له من الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وفي برنامج عمل ألماتي وإعلان ألماتي، تعاونه وتنسيقه مع المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وعلى الأخص المؤسسات التي تمارس أنشطة تنفيذية ميدانية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي، بما يتفق وقرار الجمعية ٢٧٠/٥٧ بآء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وتطلب أيضا إلى المكتب أن يسرع الخطى في عمله بغية دعم العملية المؤدية إلى وضع المؤشرات الإنمائية الضرورية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الغايات والالتزامات الواردة في برنامج عمل ألماتي، بالتعاون الوثيق مع المنظمات ذات الصلة؛

٩ - **تقرر** عقد اجتماع لإجراء استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي: معالجة الاحتياجات الخاصة لدى البلدان النامية غير الساحلية داخل إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر لصالح البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية عام ٢٠٠٨، وفقا للفقرة ٤٩ من برنامج عمل ألماتي؛ على أن يمضي الاستعراض قدما، حيثما يكون ضروريا، في ظل تحضيرات فنية على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي بأفعل وسائل المشاركة المنظمة جيدا والواسعة النطاق، ووفقا أيضا للفقرة ٤٩، ينبغي لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن ينسق العملية التحضيرية، كما ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الإقليمية، والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة أن تقوم، في إطار ولاية كل منها، بتوفير الدعم الضروري لعملية الاستعراض؛

١٠ - **تتشهد** البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية، وكذلك الكيانات الخاصة، تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة ذات الصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي؛

”١١ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والستين البند المعنون ”إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر“؛

”١٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريراً عن التقدم المحرز في العملية التحضيرية للاستعراض الشامل“.

٣ - وفي الجلسة ٣٤، المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار معنون ”مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر“ (A/C.2/61/L.62) قدمه نائب رئيس اللجنة السيد برايونو أتيانتو (إندونيسيا)، على أساس المشاورات غير الرسمية المعقودة حول مشروع القرار A/C.2/61/L.35.

٤ - وفي الجلسة ذاتها، تلا أمين اللجنة بيانا عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/61/L.62 (انظر الفقرة ٧).

٦ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/61/L.62 ، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/61/L.35 بسحبه.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

٧ - توصي اللجنة الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي:

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٠٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١)، والبيان الختامي للقمّة العالمية ٢٠٠٥^(٢)،

وإذ تحيط علما بإعلان رؤساء دول أو حكومات البلدان النامية غير الساحلية^(٣)،

وإذ تشير إلى منهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الإئتمانية^(٤)،

وإذ تسلّم بأن عدم وجود طرق للوصول إلى البحر، والبعد عن الأسواق العالمية، وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره مما أدى إلى تفاقم هذا الوضع، تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير ومن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وتعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر سلبا في النمو العام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها،

وإذ تعرب عن دعمها للبلدان النامية غير الساحلية الخارجة من الصراعات بغية تمكينها من القيام، بتأهيل وإعمار الهياكل الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومساعدتها على تحقيق أولوياتها الإئتمانية وفقا لغايات وأهداف برنامج عمل ألماتي: تلبية

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

(٣) A/C.2/61/3، المرفق.

(٤) A/60/308، المرفق.

الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(٥)،

وإذ تشير إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٦)، وهي مبادرة تهدف إلى تعجيل التعاون الاقتصادي والتنمية على الصعيد الإقليمي، حيث إن كثيرا من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية توجد في أفريقيا،

وإذ ترحب بعقد المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالنقل، في بوسان، جمهورية كوريا، يومي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، والذي اعتمد إعلان بوسان حول تطوير النقل في آسيا والمحيط الهادئ،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(٧)؛

٢ - تؤكد من جديد حق البلدان غير الساحلية في أن تكون لها طرق وصول إلى البحر ومنه، وحرية النقل العابر عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا لقواعد القانون الدولي السارية؛

٣ - تؤكد من جديد أيضا أن لبلدان المرور العابر، لدى ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا يكون من شأن الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية التعدي بأي حال من الأحوال على مصالحها المشروعة؛

٤ - تشجع البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية، ولا سيما البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف تنمية البلدان الأمريكية، على تقديم مساعدة مالية وتقنية ملائمة إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وذلك في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة لتنفيذ الأولويات الخمس المحددة في برنامج عمل ألماتي^(٨)، ولا سيما لأغراض تشييد مرافقها

(٥) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(٦) A/57/304، المرفق.

(٧) A/61/302.

(٨) A/C.2/56/7، المرفق.

لنقل والتخزين وغيرها من أغراض العبور، وصيانة تلك المرافق وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وتحسين سبل الاتصال، لتعزيز المشاريع والبرامج دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية؛

٥ - تؤكد من جديد أهمية التجارة والتيسيرات التجارية بوصفهما من أولويات برنامج عمل ألماتي وتدعو إلى الاستئناف المبكر لجولة الدوحة من المفاوضات التجارية وإلى إنجائها بنجاح بنتيجة إيجابية المنحى مع الالتزام التام بالولاية المتفق عليها في إعلان الدوحة الوزاري^(٨)، والاتفاق الإطاري الذي اعتمدته المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في قراره المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤^(٩)، وإعلان هونغ كونغ الوزاري^(١٠)؛

٦ - تشدد على أنه ينبغي إدماج المساعدة الهادفة إلى تحسين مرافق وخدمات النقل العابر في الاستراتيجيات العامة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وأنه ينبغي بالتالي للبلدان المانحة أن تأخذ بعين الاعتبار متطلبات إعادة هيكلة اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية على المدى الطويل؛

٧ - تشير إلى أن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي، كما هو مبين في الفقرتين ٣٨ و ٣٨ مكرراً؛

٨ - تشدد على ضرورة زيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بمشاركة الجهات المانحة، وكذا التعاون بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية؛

٩ - تحث بالمؤسسات المعنية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، بما فيها اللجان الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة البحرية الدولية إدماج برنامج عمل ألماتي في برامج عملها ذات الصلة بالموضوع، وتشجعها على مواصلة دعمها للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بعدة سبل، منها برامج جيدة التنسيق ومتناسكة للمساعدة التقنية في مجال النقل العابر؛

١٠ - تطلب إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يواصل، وفقاً للولاية الممنوحة له من الجمعية

(٩) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/579. متاحة على الموقع <http://docsonline.wto.org>.

(١٠) التطورات والقضايا في برنامج عمل الدوحة التي تهم الدول العربية بوجه خاص في سياق الأهداف الإنمائية للألفية (منشورات الأمم المتحدة: UNCTAD/DITC/TNCD/2005/9)، المرفق الرابع.

العامة في قرارها ٢٢٧/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وفي برنامج عمل ألماتي وإعلان ألماتي^(١١)، تعاونه وتنسيقه مع المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وعلى الأخص المؤسسات التي تمارس أنشطة تنفيذية ميدانية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي، بما يتفق وقرار الجمعية ٢٧٠/٥٧ بآء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وتطلب أيضا إلى المكتب أن يكتشف الجهود المبذولة لوضع مؤشرات فعالة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماتي، بالتعاون الوثيق مع المنظمات المعنية؛

١١ - **تقرر** عقد اجتماع لإجراء استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي: معالجة الاحتياجات الخاصة لدى البلدان النامية غير الساحلية داخل إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر لصالح البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية عام ٢٠٠٨، وفقا للفقرة ٤٩ من برنامج عمل ألماتي؛ على أن يمضي الاستعراض قدما، حيثما يكون ضروريا، في ظل تحضيرات فنية على كل من الأصعدة الوطني ودون الإقليمي والإقليمي تكون بطريقة فعالة جدا ومنظمة جيدا والمشاركة الواسعة النطاق، وينبغي تنظيم الاستعراض في حدود الموارد المتاحة؛ وتنص الفقرة ٤٩ أيضا على أنه، ينبغي لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن ينسق العملية التحضيرية، كما ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الإقليمية، والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية أن تقوم، كل في إطار ولايته، بتوفير الدعم الضروري لعملية الاستعراض؛

١٢ - **تشجع** البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية، وكذلك الكيانات الخاصة، تقديم التبرعات إلى الصندوق الاستثماري الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة ذات الصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي؛

١٣ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والستين البند المعنون "إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر

(١١) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر“؛

١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريراً عن التقدم المحرز في العملية التحضيرية لاجتماع استعراض منتصف المدة.
